أثر الصدمات الاقتصادية على قطاع السياحة في مصر: دراسة حالة تداعيات فيروس كورونا المستجد

د. علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود

مدرس الاقتصاد
معهد أكتوبر العالي للاقتصاد
جمهورية مصر العربية

الملخص

استهدفت الدراسة تسليط الضوء على أثر تداعيات انتشار فيروس كورونا على قطاع السياحة في مصر، وهو ما يعد أحد الصدمات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد المصري من خلال الإيرادات الدولارية من السياحة، واستهدفت الدراسة اختبار فرضية أساسية مفادها وجود أثرٍ مباشر وغير مباشرٍ لتداعيات انتشار فيروس كورونا على قطاع السياحة في مصر، ومن ثم انتقال الأثر إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى أن انتشار فيروس كورونا دفع بتباطؤ حركة التجارة الدولية المنظورة وغير المنظورة، وكان الأثر بالغًا في القطاع السياحي، ما دفع بتراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي من جهةٍ، وتباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهةٍ أخرى خلال الفترة من 2010، وحتى 2020، وجاء اختيار عام 2010؛ لمقارنة الآثار الناتجة عن تداعيات كورونا بعام يتسم بالاستقرار النسبي، واختيار عام 2020، نتيجة للتغير جراء انتشار فيروس كورونا.

الكلمات المفتاحية: *الصدمات الاقتصادية، فيروس كورونا المستجد، قطاع السياحة.*

المقدمة

يعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات تضررًا بفيروس كورونا (COVID-19)، لما له من طبيعة ذات حساسية عالية للأحداث المحلية والعالمية، والتي تعد بمثابة صدمة خارجية، وتعد تداعيات انتشار فيروس كورونا إحدى الصدمات الاقتصادية الخارجية لما لها من علاقةٍ مباشرة بالقطاع السياحي، وغير مباشرة بالاقتصاد المصري من خلال الميزان الخدمي من جهةٍ، وتغيرات أسعار الصرف الأجنبي من جهةٍ أخرى، إذ يتمتع قطاع السياحة بأهمية نسبية للاقتصاد المصري، والذي يعد أحد أهم المصادر الدولارية المغذية للاحتياطي الأجنبي بجانب توفيره لفرص عملٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ؛ حيث بلغت إيرادات السياحة خلال الربع الأول من العام المالي 2020/2019، نحو 4.2 مليارات دولار، وبلغت نحو 12.5 مليار دولار، أي ما يعادل 14.1% للعام المالي 2019/2018، من إجمالي المصادر الدولارية غير المولدة لديون عامة 88.3 مليار دولار، مقارنةً بالعام المالي 2011/2010، والتي بلغت الإيرادات السياحية نحو 10.5 مليارات دولار، من إجمالي بلغ 64.8 مليار دولار للمصادر الدولارية غير المولدة لتكلفةٍ أو دينٍ، أي ما يمثل 16.3%.

ومن المؤكد أن ما مرت به مصر من ظروفٍ استثنائية خلال الخمس سنوات (2011-2015) أثر بشكلٍ كبيرٍ على الاقتصاد المصري، بخاصةٍ القطاع السياحي، وهو ما يعد أحد الصدمات الداخلية، وفي ضوء ذلك استهدفت الدراسة تحليل أثر الصدمات الاقتصادية على القطاع السياحي بالتركيز على تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد؛ ولذا اهتمت الدراسة بتحليل الفترة من عام 2010، وحتى العام 2020.

مشكلة الدراسة و أبعادها

مشكلة الدراسة

تناولت هذه الدراسة تحليل الأثر المباشر وغير المباشر لتداعيات انتشار فيروس كورونا على قطاع السياحة في مصر، ومن ثم انتقال الأثر إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تتمثل المشكلة البحثية في دراسة وتحليل أثر انتشار فيروس كورونا

* تم استلام البحث في يوليو 2020، وقبل للنشر في أغسطس 2020، وتم نشره في ديسمبر 2022.

(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2022.273276

الذي دفع لتباطؤ حركة التجارة غير المنظورة، وكان الأثر كبيرًا على القطاع السياحي في مصر، ما دفع بتراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي من جهةٍ، وتباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهةٍ أخرى خلال النصف الأول من عام 2020، ولبيان هذا الأثر اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الاقتصادية الكلية خلال الفترة من 2010، وحتى 2020؛ حيث جاء اختيار عام 2010 لمقارنة الآثار الناتجة عن تداعيات كورونا بسنةٍ تتسم بالاستقرار النسبي، واختيار عام 2020، نتيجة للتغير جراء انتشار فيروس كورونا.

فرضية الدراسة:

استهدفت الدراسة اختبار فرضيةٍ أساسيةٍ مفادها: **(وجود آثار مباشرةٍ وغير مباشرةٍ لتداعيات انتشار فيروس كورونا على قطاع السياحة بالاقتصاد المصري).**

وينتج عن الفرضية الأساسية عدد من الفرضيات الفرعية، وهي:

- تراجع إيرادات السياحة يؤثر على أسعار الصرف للعملة المحلية.
- يؤدي تراجع الناتج المحلي من قطاع السياحة إلى تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي إلى ارتفاع البطالة في مصر.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الأهمية النسبية للقطاع السياحي في مصر.
- بيان الآثار المباشرة وغير المباشرة لتداعيات انتشار كورونا على الاقتصاد المصري بالتركيز على قطاع السياحة في مصر.
- السيناريوهات المتوقعة للقطاع السياحي المصري خلال عامي 2021، و2020.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على **المنهج التحليلي في اختبار الفرضيات** المشار إليها؛ حيث تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتتمثل أهم تلك المتغيرات في: (معدل تغير الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي، وسعر الصرف الأجنبي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي).

الأهمية النسبية للقطاع السياحي في مصر

يعد قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية ليس فقط على المستوى الدولي، وإنما أيضًا على المستويين القومي والمحلي، وذلك لما لديها من قدرةٍ على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية؛ نظرًا لتداخل وتشابك أنشطتها مع العديد من الصناعات والقطاعات الأخرى. ويعد قطاع السياحة أحد أهم المصادر المهمة للدخل القومي والعملة الأجنبية للاقتصاد المصري، وذلك لما يرتبط به من خدمات أخرى كالنقل والسفر أحد الأطراف الرئيسة في التجارة الخارجية لمصر، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستوى المعيشة، كذلك يساهم قطاع السياحة في خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة؛ حيث يقدر عدد العاملين في قطاع السياحة بحوالي 3 ملايين عاملٍ (عمالة مباشرةٍ وغير مباشرةٍ)، وهو ما يمثل حوالي 10% من إجمالي قوة العمل، ولكن مع الشلل والتوقف الذي يعاني منه قطاع السياحة؛ بسبب تفشي فيروس كورونا، فقد الآلاف من العاملين بقطاع السياحة سواء أكانوا عمالةً مباشرةً أو غير مباشرةٍ لوظائفهم، وهو ما يمكن استعراضه كما يلي:

تطور قطاع السياحة في مصر خلال الفترة من (2010 - 2019)

يعد قطاع السياحة قطاعًا في غاية الحساسية؛ حيث إنه يتأثر بأية أحداثٍ محلية كانت أو عالمية؛ لذلك يتعرض قطاع السياحة في مصر لأزمةٍ كبيرةٍ؛ بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، وسوف يتم استعراض تطور قطاع السياحة، وأهم الأزمات المختلفة التي تعرض لها القطاع خلال الفترة من (2010 - 2019).

تطور أعداد السائحين في الفترة من (2010 - 2019):

لقد تعرض قطاع السياحة في مصر إلى العديد من الأزمات خلال السنوات القليلة الماضية، والتي أدت إلى تدهور هذا القطاع، اعتبارًا من ثورة 25 يناير عام 2011، وكذلك أزمة طائرة الركاب الروسية في عام 2015، وبعض حوادث الإرهاب خلال عامي 2016، و2017، ويتضح من الشكل رقم (1) تطور أعداد السائحين القادمين إلى مصر خلال الفترة من (2010 - 2019)؛ حيث بلغ عدد السائحين 14.7 مليون سائحٍ عام 2010، ثم حدث انخفاض شديد لأعداد السائحين خلال السنوات (2016،2015،2013،2011) فيما بلغت زيادة عدد السائحين بنسبة 53% في عام 2017، مقارنةً بعام 2016،

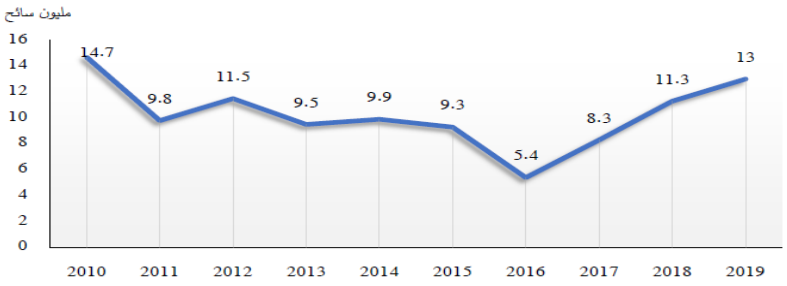

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

شكل رقم (1) أعداد السائحين في الفترة من عام 2010 حتى عام 2019

وغني عن البيان، أن انخفاض أعداد السائحين أدى إلى انخفاض ليالهم السياحية؛ حيث سجلت 32.6 مليون ليلةٍ في عام 2016، بعد أن كانت 147.4 مليون ليلة في عام 2010؛ بسبب عدم الاستقرار الأمني وحادثة الطائرة الروسية، وما تبعه من منعٍ عدد من الدول لإرسال وفودها السياحية إلى مصر، وقد تحسن الوضع منذ عام 2017، فارتفعت الليالي السياحية بنسبة 157%، في عام 2017، واستمرت في الارتفاع بنسبة 45% في عام 2018، وارتفعت مرةً أخرى بنسبة 12% في عام 2019؛ لتصل إلى 136.2 مليون ليلة، وذلك بعد وجود مستويات عليا من الاستقرار الأمني، وعودة بعض الدول لإرسال وفودها السياحية، واتخاذ مزيدًا من الإجراءات التي تضمن سلامة وأمن السائح في مصر.

تطور الإيرادات السياحية بين المصادر الأساسية للنقد الأجنبي خلال الفترة من العام المالي (2011/2010 - 2019/2018)

يعد قطاع السياحة من بين أهم المصادر الأساسية للنقد الأجنبي للاقتصاد المصري بجانب الصادرات، وتحويلات المصريين في الخارج، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ورسوم قناة السويس، ويوضح الجدول رقم (1) تطور قيم المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي.

الجدول رقم (1)

تطور قيم المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي خلال الفترة من العام المالي (2011/2010 - 2019/2018) (بالمليار دولار)

السنوات	قيم الصادرات		رسوم مرور قناة السويس		تحويلات المصريين من الخارج		الاستثمار الأجنبي المباشر (الداخل)		الإيرادات السياحية		إجمالي العناصر الرئيسة لمصادر النقد الأجنبي
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2011/2010	26.9	%41.7	5.05	%7.8	12.5	%19.4	9.5	%14.8	10.5	%16.3	64.4
2012/2011	25.07	%36.1	5.20	%7.5	17.9	%25.9	11.7	%16.9	9.4	%13.6	69.2
2013/2012	26.9	%38.2	5.03	%7.1	18.6	%26.4	10.2	%14.5	9.7	%13.8	70.4
2014/2013	26.02	%39.5	5.3	%8.2	18.5	%28.1	10.8	%16.5	5.07	%7.7	65.7
2015/2014	22.2	%33.3	5.3	%8.0	19.3	%28.9	12.5	%18.8	7.3	%11.0	66.6
2016/2015	18.7	%32.7	5.1	%9.0	17.07	%29.9	12.5	%21.9	3.7	%6.5	57.1
2017/2016	21.7	%32.8	4.9	%7.5	21.8	%32.9	13.3	%20.2	4.3	%6.6	66
2018/2017	25.8	%31.9	5.7	%7.1	26.3	%32.6	13.1	%16.3	9.8	%12.1	80.7
2019/2018	28.4	%32.3	5.7	%6.5	25.1	%28.5	16.3	%18.6	12.5	%14.1	88

المصدر: بيانات البنك المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، تم إعداد الجدول بواسطة الباحث.

ويوضح الجدول رقم (1) السابق، مساهمة بعض مصادر النقد الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من العام المالي (2011/2010 - 2019/2018)، ويلاحظ استمرار الاعتماد على الصادرات المصرية، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج كمصادر رئيسةٍ للنقد الأجنبي، وارتفاع ملحوظ في إيرادات السياحة كنسبةٍ من المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي، وقد تأثرت الإيرادات السياحية خلال بعض سنوات البحث بانخفاض عدد السائحين، ففي العام المالي 2011/2010 انخفضت نسبة الإيرادات السياحية؛ بسبب عدم وجود استقرار سياسي وأمني، واندلاع ثورة 25 يناير 2011؛ لتصل لحوالي 13.6%، مقابل 16.3% في العام المالي السابق له، وقد عاود الانخفاض في نسبة الإيرادات السياحية؛ بسبب عدم وجود

استقرار سياسي وأمني، واندلاع ثورة 30 يونيو 2013؛ لتصل لحوالي 7.7% في العام المالي 2014/2013، مقابل 13.8% في العام السابق له (2014) Hala Mohamed Sakr، ومع الاستقرار السياسي والأمني وجهود الدولة لتنشيط السياحة، جاءت حادثة الطائرة الروسية، في 31 أكتوبر 2015، فقد سجلت الإيرادات السياحية أدنى انخفاض لها في العام المالي 2015/2016؛ حيث بلغت 3.7 مليارات دولار؛ بسبب التراجع الكبير في أعداد السائحين لحوالي 5.4 ملايين سائح، وكانت نسبتها حوالي 6.5% في مصادر النقد الأجنبي، وهي أقل نسبةٍ خلال الفترة من عام 2010، وحتى 2019، ومع زيادة أعداد السائحين تدريجيًا؛ بسبب عودة الوفود السياحية من بعض الدول، وبالأخص الدول الأوروبية؛ بسبب اتخاذ مصر لعددٍ كبيرٍ من إجراءات التأمين والحماية للسائحين، وتأمين المطارات كان لها دور كبير في استمرار زيادة الإيرادات السياحية؛ لترتفع إلى 12.5 مليار دولار، ووصول عدد السائحين القادمين لمصر لحوالي 13 مليون سائح، في العام المالي 2019/2018؛ لترتفع نسبتها لحوالي 14.1% كنسبةٍ في مصادر النقد الأجنبي لتقارب مستويات العام المالي 2011/2010 الذي حقق ما يقرب من 16.3% كنسبةٍ من مصادر النقد الأجنبي إلى الاقتصاد المصري، ولكن مع انتشار فيروس كورونا المستجد عالميًا مع بداية عام 2020؛ ليكون من أكبر الصدمات لقطاع السياحة على مستوى العالم ومصر. البنك المركزي، (تقارير سنوية مختلفة)

مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي المصري:

يمثل قطاع السياحة في مصر أهم القطاعات التي شهدت نموًا كبيرًا في عام 2019 يقترب من النمو الذي تحقق خلال عام 2010، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية والأوضاع الإقليمية والأزمات المختلفة التي تعرض لها هذا القطاع منذ الاضطرابات السياسية والأمنية منذ ثورة يناير 2011، بالإضافة إلى قيام عدد من الدول من بينها روسيا وبريطانيا بإيقاف رحلاتها الجوية إلى مصر بعد الحادث الإرهابي، وسقوط الطائرة الروسية في شبه جزيرة سيناء، في أكتوبر 2015، وهي الأزمات التي كانت لها آثارها السلبية بتراجع أعداد السائحين الوافدين إلى الداخل؛ ليصبح أقل مما كان عليه عام 2010. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020)

ويرجع تحقيق قطاع السياحة في مصر نموًا كبيرًا في عام 2019؛ لعدة أسباب، منها: تحرير سعر الصرف، ومبادرة البنك المركزي لتمويل وتجهيز العديد من الفنادق، وكذلك الاستقرار السياسي والأمني، والاهتمام بالبنية التحتية، والاهتمام بالأماكن السياحية التاريخية والتقليدية وتسويقها بشكلٍ جيد، بالإضافة إلى وضع برنامج إصلاح هيكلي شامل لقطاع السياحة في نوفمبر 2018؛ لتطوير هذا القطاع؛ بهدف إحداث تنمية سياحية مستدامة، ورفع قدرته التنافسية لتتماشى مع الاتجاهات العالمية، والعمل على زيادة فرص العمل به.

ويحتل قطاع السياحة الترتيب الـ 11 من بين إجمالي القطاعات بعد قطاع الوساطة المالية؛ من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة، وبلغت تلك المساهمة نحو 2.8% في العام المالي 2019/2018، ولكن مع الأخذ في الاعتبار العلاقات المتشابكة بين قطاع السياحة وغيره من القطاعات كالأغذية والنقل والصناعات اليدوية.. وغيرها، فإن هذه النسبة ترتفع إلى ما يقرب من 12% من إجمالي الدخل القومي، وفقًا للمساهمة المباشرة وغير المباشرة للسياحة في الدخل القومي، ومن المتوقع أن تقل هذه النسبة بالعام المالي 2020/2019؛ بسبب تفشي فيروس كورونا، ويوضح الجدول رقم (2) نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من العام المالي (2019/2018 - 2011/2010).

جدول رقم (2)
نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من العام المالي (2019/2018 - 2011/2010)

السنوات	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي - (%)
2011/2010	3.2
2012/2011	3
2013/2012	3.1
2014/2013	2.2
2015/2014	2.4
2016/2015	1.8
2017/2016	1.9
2018/2017	2.4
2019/2018	2.8

المصدر: بيانات البنك المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، تم إعداد الجدول بواسطة الباحث.

وبالنظر إلى مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 2011/2010 بلغت حوالي 3.2%، وقد شهدت تراجعًا كبيرًا؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتعدد الحوادث الإرهابية؛ لتصل بالعام المالي 2016/2015، لحوالي 1.8%، ثم ترتفع تدريجيًا؛ لتصل لحوالي 2.8% بالعام المالي 2019/2018؛ بسبب تحقيق مستويات عليا من الاستقرار الأمني، والقضاء على العديد من الجماعات الإرهابية، وثقة المجتمع الدولي في القيادة السياسية والجهود الحكومية لتحقيق التنمية السياحية.

مساهمة قطاع السياحة في الميزان التجاري:

ساهم قطاع السياحة في الميزان التجاري العام المالي 2010/2009، بنسبة 48%، وهي أعلى نسبة وصلت إليها خلال فترة البحث. إلا أن هذه المساهمة انخفضت

كثيرًا في العام المالي 2016/2015؛ حيث بلغت 10% فقط، ثم عادت للارتفاع مرةً أخرى؛ لتسجل 20% في العام المالي 2018/2017، و30% في العام المالي 2019/2018.

مساهمة قطاع السياحة في ميزان الخدمات:

ساهم قطاع السياحة في ميزان الخدمات بنسبةٍ كبيرةٍ بلغت 85% في العام المالي 2009/2008، ثم انخفضت بعد ذلك؛ لتصل إلى 57% في العام المالي 2016/2015، ثم ارتفعت مرةً أخرى؛ لتصل إلى 89% في العام المالي 2019/2018.

أما عن مساهمة قطاع السياحة في المتحصلات الخدمية، فقد بلغت هذه النسبة 51% في العام المالي 2010/2009، إلا أنها انخفضت؛ لتصل إلى 23% في العام المالي 2016/2015، ثم عادت للارتفاع مرةً أخرى في العام المالي 2019/2018؛ لتسجل 47%.

مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الصادرات:

بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الصادرات 48% خلال العام المالي 2010/2009، ثم انخفضت في السنوات التالية؛ لتصل إلى 20% في العام المالي 2017/2016، ثم عاودت الارتفاع مرةً أخرى؛ لتصل إلى 30% في العام المالي 2018/2017، ثم إلى 40% في العام المالي 2019/2018.

وبذلك يمكن القول، أن لقطاع السياحة دورًا مهمًا في الاقتصاد القومي عن طريق مساهمته الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي، وميزان الخدمات، والمتحصلات الخدمية، والحد من العجز التجاري، وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية المستدامة.

التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في مصر

لا يمكن دراسة صدمات العرض والطلب على قطاع السياحة في مصر بمعزلٍ عما يحدث في العالم؛ لذلك كان من الضروري متابعة ما طرأ على القطاع عالميًا. فقد بلغ إجمالي خسائر قطاع السياحة عالميا منذ بدأ ظهور الفيروس نحو 12 مليار دولار أمريكي، إضافةً إلى خسائر قطاع الطيران، والتي قدرت بحوالي 5.5 مليارات دولار أمريكي.

وقدرت منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح عالميًا قد ينخفض عام 2020 بنسبةٍ تتراوح بين 1 - 3%، بدلًا من نمو يتراوح بين 3 - 4%. كما كان متوقعًا لعام 2020 في بداية يناير من هذا العام، مما يتوقع مبدئيًا أن يسفر عن خسارةٍ في الإيرادات السياحية العالمية، ما بين 30 - 50 مليار دولار، وأن أكثر الوجهات السياحية المتضررة هي الوجهات السياحية في منطقة آسيا والباسيفيك، والتي تقدر خسائرها بحوالي 7 مليارات دولار أمريكي، طبقًا لتقديرات منظمة السياحة العالمية.

وضع السياحة في مصر بعد انتشار فيروس كورونا:

يواجه قطاع السياحة في مصر تحديًا جديدًا، يعد الأسوأ من نوعه، جراء تفشي فيروس كورونا المستجد، ويعتبر من أشد القطاعات تضررًا من تفشي فيروس كورونا المستجد، وكان عام 2020/2019 يبشر بمزيدٍ من التحسن، مقارنةً بالعام السابق له؛ حيث بلغت الإيرادات السياحية في الربع الأول (يوليو - سبتمبر)، نحو 4.2 مليارات دولار، مقارنةً بحوالي 3.2 مليارات دولار من العام السابق له. كما بلغت الإيرادات السياحية نحو ملياري دولار لشهري ديسمبر 2019، ويناير 2020، وملياري دولار لشهر فبراير من نفس العام، والذي تحققت فيه طفرة ملحوظة كان من المتوقع استمرارها لباقي العام المالي، لولا اندلاع أزمة فيروس كورونا (COVID-19).

وبشكلٍ عامٍ لا توجد أرقام دقيقة معلنة حتى الآن بشأن مدى تأثر قطاع السياحة في مصر بانتشار الفيروس؛ حيث تم الإعلان عن انخفاض بنسبة 70 - 80% في الحجوزات الجديدة للوجهات المصرية خلال الأسبوع الثاني من شهر مارس، مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، ويرتبط التأثير المتوقع على جانبي الطلب والعرض بالمرحلة التي نحن بصددها من دورة الأزمة، وعلى ذلك يمكن أن نتتبع خمس مراحل زمنيةٍ، وفقًا لدورة الأزمة، **وذلك على النحو الآتي:**

المرحلة الأولى- ظهور الفيروس

شهدت بداية الأزمة وتفاقمها في الصين فقط في شهري ديسمبر من عام 2019، ويناير من عام 2020، ولم يتأثر باقي العالم، ومنه الدول الأوروبية، والدول العربية بالأزمة بعد، وفي هذه المرحلة لا يوجد أي أثرٍ سلبي على النشاط السياحي في مصر خلال هذه الفترة؛ نتيجة عدم انخفاض عدد السياح أو انخفاض قدرة قطاع السياحة في مصر على تقديم

الأنشطة والخدمات السياحية، في نجاح تجربة السفر للسائحين، وحقق القطاع إيرادات بما يقدر بنحو ملياري دولار؛ حيث حقق القطاع في المتوسط السنوي مليار دولار كإيرادٍ شهري العام المالي السابق، واستمر بنفس معدل النمو خلال شهري ديسمبر 2019، ويناير 2020، منظمة السياحة العالمية (مارس 2020)

المرحلة الثانية- بداية الانتشار

تشير هذه المرحلة للفترة من فبراير 2020، وحتى منتصف مارس من عام 2020، وقد انتشر فيروس كورونا بشكلٍ سريعٍ وكبيرٍ عالميًا، وتأثرت الدول الأوروبية بشدةٍ به، وبدأت الدول العربية في التأثر مع نهاية شهر فبراير، وبادرت باتخاذ تدابيرٍ احترازيةٍ؛ منعًا لانتشار الفيروس، ولم تحدث خسائر في القطاع؛ حيث تحقق إيراد سياحي للفترة بنحو 2.5 مليار دولار، وإن كان انخفض العائد السياحي في مارس، بنحو 75%، مقارنةً بالرقم المتوقع له؛ نتيجة التأثر بانخفاض عدد السائحين، وعدم تقديم الخدمات السياحية بالشكل المطلوب، وبداية ظهور حالاتٍ مصابةٍ بفيروس كورونا في مصر.

المرحلة الثالثة- تفاقم المشكلة

تشير هذه المرحلة للفترة من منتصف مارس، وحتى نهاية يونيو من عام 2020؛ حيث تفاقم الوضع في العالم كله، وبدأت الإجراءات المشددة في الدول الأوروبية والعربية، وخاصةً السعودية ومصر، وتفاقمت الأزمة بشكلٍ كبيرٍ في إيطاليا، في حين بدأ انحسار الفيروس في الصين، واستشرى الفيروس في الولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت حالة من الشلل التام أصابت قطاع السياحة عالميًا مع انتشار الذعر في العالم، وتفشي المرض في الدول الأكثر إيفادًا للسائحين إلى مصر (خصوصًا إيطاليا، إسبانيا وألمانيا)، فقد ألغت إسبانيا40% من حجوزاتها إلى مصر في شهر مارس، وتم تعليق رحلات الطيران من وإلى مصر، وفي العديد من دول العالم، ومنها الدول الأوروبية والعربية، وغابت أية حجوزات سياحية جديدة، وتم إعلان حظر التجول في مصر، والعديد من دول العالم.

وقد نتج عن ذلك حدوث أثرٍ سلبي كبيرٍ بخسارة تقدر بنحو 6 مليارات دولار؛ حيث تحقق عائد فعلي يقدر بنحو 10.7مليارات دولار خلال الأرباع الثلاث الأولى (يوليو 2019 - مارس 2020)، ثم توقفت الحركة السياحية تمامًا، وذلك مقارنةً بالعائد المقدر بنحو 16.7 مليار دولار الذي كان من المتوقع تحقيقه في العام المالي 2020/2019، وذلك يعني خسارة ما يعادل 35% من الإيرادات السياحية التي كان من المتوقع تحقيقها في العام المالي 2020/2019.

المرحلة الرابعة- انحسار الأزمة

تشير هذه المرحلة للفترة من أول يوليو، وحتى نهاية أغسطس عام 2020، بداية التراجع في أعداد الإصابات والوفيات من الفيروس عالميًا، بدءًا من الصين وتليها الدول الأوروبية، ولكن يرتفع في الدول العربية والولايات المتحدة وبعض دول أمريكا الجنوبية، وإعلان معظم دول العالم التعايش مع فيروس كورونا، وبدأت مجموعة من الدول، منها: (مصر، الإمارات وباكستان) بتشغيل تدريجي لحركة الطيران، وتقديم الخدمات السياحية مع اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية مع بداية يوليو من عام 2020. مرسي, سلوى محمد وآخرون (2020)

المرحلة الخامسة- التعافي

يتوقع الدخول في هذه المرحلة اعتبارًا من سبتمبر من عام 2020، وهي مرحلة يتوقع فيها التعافي الكامل بشكلٍ تدريجي لجميع الدول، ومنها الدول العربية، وإن كان يتوقع تأخر تعافي بعض الدول العربية، مقارنةً بالصين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وهو ما سوف يؤدي لاستمرار الشلل السياحي في مصر؛ حتى يونيو 2021على الأقل؛ لتراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2020/2019، و2010/2020، بالإضافة لارتفاع أعداد المتعطلين، وتراجع عمليات التطوير في المنشآت السياحية القائمة، وتوقف الاستثمارات في قطاع السياحة حتى انتهاء الأزمة، ويتسبب ذلك باستمرار الأثر السلبي على قطاع السياحة في مصر وتقدر الخسارة في الإيرادات السياحية بنحو 18.4 مليار دولار (هو نفس قيمة العائد الذي كان من المتوقع تحققه للعام المالي 2020 /2021). المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2020)

الجهود الحكومية لمواجهة وتخفيف الآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة

قامت الحكومة المصرية باتخاذ العديد من إجراءات الدعم الاقتصادي للقطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به في ظل مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد والحد من آثارها السلبية، **ويمكن تناول تصنيف الإجراءات الحكومية وفقًا لما يلي:**

إجراءات السياسة النقدية

- قيام البنك المركزي بمبادرة التمويل السياحي بمبلغ يصل لـ 50 مليار جنيه؛ لتضمن استمرار تشغيل الفنادق، وتمويل مصاريفها الجارية وتمويل أجور العمالة في هذا القطاع، وتخفيض تكلفة الاقتراض لتلك المبادرة إلى 8%، بدلًا من 10%، وهي المبادرة التي كان أطلقها البنك المركزي في 8 يناير عام 2020.
- قرار البنك المركزي بتأجيل سداد كل الالتزامات وأقساط القروض؛ حتى القروض الشخصية لمدة 6 أشهر مع اتخاذ قرار بتخفيض أسعار الفائدة 300 نقطة أساس كإجراءٍ استثنائي؛ لتشجيع الاستثمارات الجديدة بشكلٍ عامٍ بما يتضمنه الاستثمار في قطاع السياحة.
- تم تأجيل سداد مبلغ 41.8 مليون جنيه قيمة باقي حصيلة الدولة من أرباح الشركة القابضة للسياحة والفنادق عن العام الماضي.
- إلغاء القائمة السوداء للشركات، ورفع حظر التعامل عن العملاء غير المنتظمين في سداد القروض، وإطلاق حرية تعاملهم مع القطاع المصرفي.

إجراءات السياسة المالية

- توفير قرض مساندة لقطاع الطيران المدني بفترة سماحٍ تمتد لعامين، بالإضافة إلى قيام وزارة المالية بتحمل بعض الأعباء المالية على هذا القطاع لمساندته في التعامل مع تداعيات الظروف الراهنة.
- تأجيل مستحقات الشركات العاملة في قطاع السياحة.
- رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل 10% من الضريبة المستحقة عليهم، وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فض المنازعات، بجانب تأجيل الضريبة العقارية على المنشآت السياحية لمدة ثلاثة أشهر، والسماح بتقسيط الضريبة العقارية المستحقة عليهم عن الفترات السابقة خلال أقساط شهرية لمدة ستة أشهر.

إجراءات هيكلية

- قرار وزير البترول المصري بمنح إضافية على سعر الوقود بقطاع الطيران؛ لتصل القيمة الإجمالية للتخفيض إلى سنتات على الجالون الواحد، والتي سوف يتم تطبيقها مع عودة حركة الطيران.
- الالتزام بصرف مرتبات العمالة المنتظمة بقطاع السياحة من خلال صندوق إعانات الطوارئ للعمال التابعين لوزارة القوى العاملة، والبالغ عددهم نحو 900 ألف عاملٍ؛ للتخفيف من حجم الخسائر على أصحاب المنشآت السياحية، وضمان عودة القطاع للعمل سريعًا بكامل طاقته بعد انتهاء الأزمة.
- استكمال أعمال الترميم والتطوير للمناطق الأثرية والسياحية، والعمل على الترويج السياحي باستخدام التكنولوجيات الحديثة.

السيناريوهات المتوقعة لقطاع السياحة على مستوى العالم ومصر

السيناريوهات المتوقعة لقطاع السياحة على مستوى العالم

وضعت منظمة السياحة العالمية ثلاثة سيناريوهات للوضع السياحي العالمي خلال عام 2020؛ طبقًا لتوقعات الفتح التدريجي، وفتح الحدود بين الدول، **وهي كالآتي:**

- **السيناريو الأول**: في حالة الفتح التدريجي للحدود، وتخفيف قيود السفر، وبدء رحلات الطيران الداخلي في بداية شهر يوليو 2020؛ سوف يصل الانخفاض في عدد السياح إلى حوالي 58%، مقارنةً بعام 2019.
- **السيناريو الثاني**: في حالة أن يتم الفتح التدريجي للحدود، وتخفيف قيود السفر، وبدء الطيران الداخلي في بداية شهر سبتمبر؛ فإن انخفاض أعداد السائحين سوف يصل إلى 70% بالمقارنة بعام 2019.
- **السيناريو الثالث**: إذا استمرت الأمور كما هي حتى بداية ديسمبر 2020؛ فإن ذلك يعني خسائر كبيرةً للنشاط السياحي، وانخفاضًا في أعداد السائحين بنسبة 78%. (2020) Travel & Tourism Council

فطبقًا للسيناريو الأول؛ فمن المتوقع أن ينخفض عدد السائحين بحوالي 850 مليون سائحٍ، ويصل هذا الانخفاض إلى 1020 مليون سائح، طبقًا للسيناريو الثاني، و1140 مليون سائحٍ طبقًا للسيناريو الثالث.

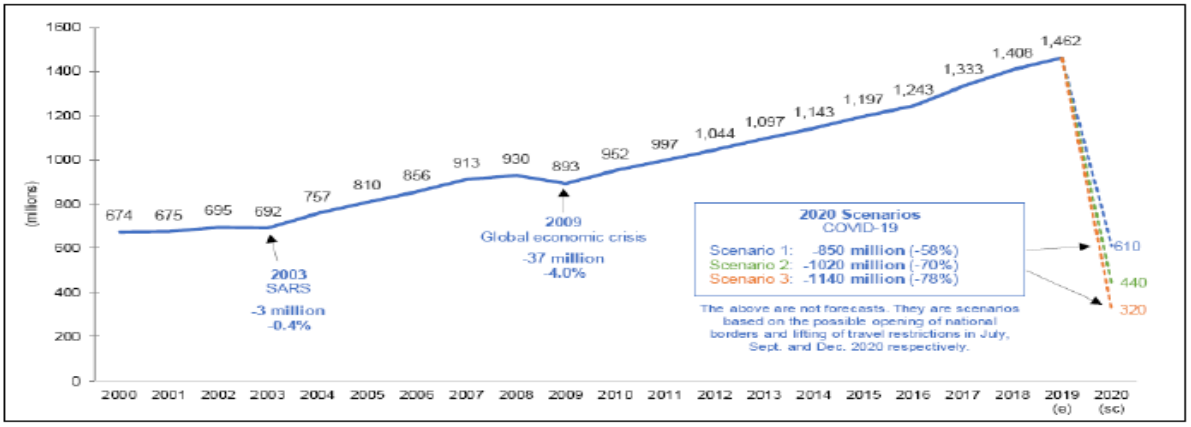

المصدر: The World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer - Special focus on the Impact of COVID- 19, May 2020, P 17

شكل رقم (2) السيناريوهات المقترحة لأعداد السائحين عالميًا في ظل تفشي فيروس كورونا:

أما بالنسبة للإيرادات السياحية، والتي كانت قد سجلت 1.48 تريليون دولار في عام 2019، فمن المتوقع أن تنخفض بنسبة 62%، طبقًا للسيناريو الأول؛ ليصل هذا الانخفاض إلى 910 مليار دولار بنسبة 73%، طبقًا للسيناريو الثاني؛ ليصل هذا الانخفاض إلى 1.080 تريليون دولار، أما إذا وصلنا إلى السيناريو الثالث، فسوف تسجل هذه الإيرادات انخفاضًا بنسبة 79%؛ لتصل إلى 1.170 تريليون دولار.

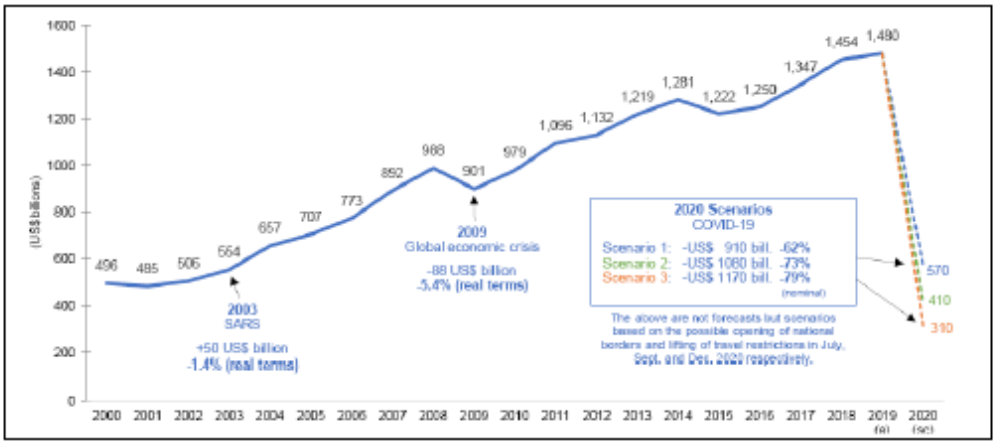

المصدر: The World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer - Special focus on the Impact of COVID- 19, May 2020, P 18

شكل رقم (3) السيناريوهات المتوقعة للإيرادات السياحية العالمية في ظل تفشي فيروس كورونا:

وأخيرًا يمكن القول، أن انتشار فيروس كورونا المستجد سوف يؤدي إلى انخفاض أعداد السائحين خلال عام 2020، ما بين 850 مليون، و1.1 مليار سائحٍ، وسوف يؤدي أيضًا إلى انخفاض الإيرادات السياحية ما بين 910 مليار دولار إلى 1.2 تريليون دولار. أما عدد الوظائف التي سوف تتأثر من هذا الفيروس خلال هذا العام؛ فسوف تتراوح ما بين 100 - 120 مليون وظيفة.

وبالإضافة إلى خسائر القطاع السياحي العالمي، فإن الاتحاد الدولي للنقل الجوي IATA؛ قد أشار إلى أن الخسائر المتوقعة للنقل الجوي الدولي في ظل ظروف انتشار فيروس كورونا المستجد **هي كالآتي:**

- حجم الخسائر المتوقعة لشركات الطيران عالميًا تقدر بأكثر من 252 مليار دولار في عام 2020.
- سوف تؤدي هذه الأزمة إلى انخفاض قدرة صناعة الطيران بأكثر من 30% خلال عام 2020.
- مع استمرار هذه الأزمة لعدة أشهرٍ أخرى؛ فإن ذلك سوف يؤدي إلى تعرض العديد من شركات الطيران في العالم لخطر الإفلاس.

السيناريوهات المتوقعة لقطاع السياحة على مستوى مصر:

غني عن البيان، أن مصر تأثرت كثيرًا بصدمة فيروس كورونا المستجد، مثلها مثل بقية الدول، المتقدمة قبل النامية، فالعالم أجمع يواجه أزمةً اقتصادية عنيفة، والموازنة المصرية ترتكز على مصادر رئيسة عدة، مثل: إيرادات السياحة، وقناة السويس، وتحويلات المصريين بالخارج، كما تحصل سنويًا نحو 50 مليار جنيه (3.1 مليارات دولار) ضريبة على التجارة الدولية، وقد فقد الاقتصاد المصري نحو 75% منها خلال شهر مارس من عام 2020، وتجلب المصادر إيرادات يتم التعويل عليها، وتوجه في قنواتها الرئيسة لتمويل خطط الدولة في الصناعة والتجارة والزراعة والصحة والتعليم والبحث العلمي والاستثمارات والإنفاق على الجهاز الإداري. فالإيرادات السياحية التي توقفت تمامًا في شهر مارس، تتوقع وزارة المالية المصرية أن تهبط إلى ما دون الـ 11 مليار دولار بنهاية عام 2020، وكانت قد سجلت حتى نهاية سبتمبر الماضي نحو 12.6 مليار دولار، مع انخفاض توقعات الإيرادات السياحية بنهاية العام الحالي بنحو 5 مليارات دولار من نحو 16 مليار دولار سابقًا، فضلًا عن توقف التجارة بين الدول عالميًا، وبالطبع تأثرت قناة السويس، المصدر الثاني للإيرادات، بالتبعية. كما تأثر حجم الصادرات. مركز مستقبل وطن للدراسات السياسية والإستراتيجية (2020)

لقد تعرض قطاع السياحة العالمية لخسائر فادحة، بلغت نحو 12 مليار دولار منذ ظهور الفيروس؛ حيث من المتوقع خسارة 35% من الإيرادات السياحية التي كان من المتوقع تحقيقها في العام 2019/2020؛ بما يعادل 6مليارات دولار، وذلك لتوقف عائدات السياحة خلال العام عند العائد الفعلي الذي تحقق خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام بنحو 10.7 مليارات دولار، بالإضافة إلى نحو 5.5 مليارات دولار خسائر قطاع الطيران.

ورغم توقعات التعافي للاقتصاد العالمي، اعتبارًا من سبتمبر من عام 2020، إلا أنه من المتوقع استمرار الأثر السلبي على قطاع السياحة، واستمرار الشلل السياحي العالمي، وفي مصر؛ حتى يونيو 2021 على الأقل، لذلك سوف يتم وضع بعض السيناريوهات التي يمكن أن تساعد في الوصول إلى بعض التوقعات الخاصة بالقطاع السياحي المصري، وهذا طبقًا لثلاثة سيناريوهات، **كالآتي:**

1- **السيناريو الأول:**

في حالة استئناف النشاط الاقتصادي، وتقليل الحظر، وفتح الحدود بين الدول المختلفة، وخاصةً الدول الأوروبية، وبدء رحلات الطيران الخارجي شهر يوليو من عام 2020، وذلك لا يعني استئناف النشاط السياحي بشكلٍ مباشرٍ، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها معظم دول العالم؛ نتيجة لتفشي هذا الفيروس، وتأثيره الشديد على الاقتصاد، نتيجة لوقف الإنتاج فيها، وكذلك بسبب تخوف السكان حول العالم من السفر؛ خوفًا من خطر العدوى، مما أدى إلى تصريح منظمة الصحة العالمية والمجلس الدولي للسياحة والسفر بأن توقعاتهم لعودة السياحة في العالم إلى معدلاتها الطبيعية لن يتم، إلا بعد القضاء على فيروس كورونا المستجد.

لذلك، فإنه طبقًا للسيناريو الأول، إذا تم فتح الحدود بين الدول واستئناف رحلات الطيران؛ فإن ذلك لا يعني استئناف النشاط السياحي بشكله الطبيعي، وإنما سيقتصر السفر في هذه المرحلة على رجال الأعمال والزيارات العائلية. وبالتالي، فالمتوقع تحقيق حوالي 10% خلال الفترة الأولى، والتي تستمر لمدة 3 أشهر من شهر يوليو حتى شهر سبتمبر. وبالتالي الخسائر في قطاع السياحة قد تصل لحوالي 90%. ورغم أن التوقعات كانت تشير إلى أن أعداد السائحين القادمين إلى مصر خلال عام 2020، سوف تزيد عن 15%؛ لتصل إلى 15 مليون سائح، لو تم افتراض ثبات إحصاءات عام 2019، والتي سجلت 13 مليون سائح بمتوسط مليون سائح شهريًا، فإن عدد السائحين خلال الفترة - سابقة الذكر- لن يتعدى 300 ألف سائح بمتوسط 100 ألف سائح شهريًا، وبالنسبة للإيرادات السياحية، والتي سجلت في عام 2019 حوالي مليار دولار شهريًا، فإنه من المتوقع أن تسجل 300 مليون دولار أي 100 مليون دولار شهريًا. International Air Transport Association (2020)

ويتوقع من جانب وزارة المالية المصرية انخفاض الإيرادات العامة من 1.288 تريليون جنيه التي كانت مستهدفة في العام المالي المقبل قبل الجائحة إلى 1.2 تريليون جنيه؛ بنسبة 6.8%، وزيادة العجز الكلي من 6.3% إلى 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الفائض الأولي من 2% إلى 0.7%..

2- **السيناريو الثاني:**

في حالة استئناف الحياة الطبيعية، وكذلك النشاط السياحي في العالم خلال الفترة من أكتوبر، وحتى ديسمبر 2020؛ مع استمرار وجود فيروس كورونا في معظم دول العالم، فإنه من المتوقع ألا تتعدى حركة التنقل والسفر أكثر من

25%، وهذا يعني أن الخسائر في قطاع السياحة قد تصل لحوالي 75%. فإن عدد السائحين خلال الفترة - سابقة الذكر- لن يتعدى 750 ألف سائحٍ بمتوسط 250 ألف سائح شهريًا، وبالنسبة للإيرادات السياحية لن تسجل أكثر من 25%، بالمقارنة عام 2019 حوالي 750 مليون دولار بمتوسط 250 مليون دولار شهريًا، فإنه من المتوقع أن تسجل 300 مليون دولار أي 100 مليون دولار شهريًا.

وتتوقع وزارة المالية المصرية في حالة استمرار الوباء حتى نهاية عام 2020، ومن ثم زيادة الأعباء والصدمات على بنود الإيرادات؛ ستنخفض الإيرادات العامة من 1.288 تريليون جنيه، إلى 1.148 تريليون جنيه؛ بنسبة 11.5%، ويرتفع العجز الكلي إلى 8.4% من الناتج المحلي، مع تقديرات بتسجيل عجز أولي بنسبة 0.1% من الناتج المحلي.

3- **السيناريو الثالث**

وهو الأسوأ، إذا استمر تفشي فيروس كورونا بشدةٍ؛ حتى يونيو 2021، وعدم تعافي قطاع السياحة عالميًا، فإن هذا يعني انخفاض الحركة السياحية بنسبة 100% بالنسبة لمصر خلال الفترة من مارس، وحتى يونيو 2021، وتتوقع وزارة المالية المصرية انخفاض الإيرادات العامة من 1.288 تريليون جنيه، إلى 1.108 تريليون جنيه؛ بنسبة 14.1%، وارتفاع العجز الكلي إلى 9% من الناتج المحلي، وعجز أولى بمعدل 0.7% من الناتج المحلي.

وخلاصة القول، أن انخفاض عدد السائحين، ومن ثم الإيرادات السياحية، سوف يؤدي إلى انخفاض موارد النقد الأجنبي، وزيادة العجز في ميزان الخدمات، والتأثير السلبي على حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومما لا شك فيه تأثر الإيرادات الضريبية للدولة؛ بسبب توقف عمل المنشآت السياحية. وبالتالي، يتوقع ارتفاع لعجز الموازنة العامة للدولة، وارتفاع حجم الفجوة التمويلية في ظل التوقع بعدم وجود عائد سياحي يذكر خلال العام المالي 2020/2021 في مصر؛ بسبب التأخير المتوقع لتعافي القطاع عالميًا، أي خسارة أكثر من 18.4 مليار دولار إيرادات سياحية كانت متوقعة خلال العام السابق للأزمة، ويرجع التأخير المتوقع لتعافي القطاع عالميًا إلى أن التعافي من الفيروس سيصحبه تعافي القطاعات الإنتاجية بالأساس، وليس القطاع السياحي لكونه من أنشطة الرفاهية، وستكون الأولوية لغيره من الأنشطة اللازمة لتعافي الاقتصادات، وسيعود الطيران في الأغلب برحلات العمل والشحن، وليس الرحلات السياحية.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- توصلت الدراسة إلى أن انتشار فيروس كورونا دفع بتباطؤ حركة التجارة الدولية المنظورة وغير المنظورة، وانكماش متوقع من جانب صندوق النقد العالمي بحوالي 4.9% للاقتصاد العالمي بعامي 2020، و2021، وكان الأثر على الإيرادات السياحية، مما دفع بتراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي من 45.5 مليار دولار نهاية فبراير 2020، إلى 40.1 مليار نهاية مارس 2020؛ بنسبة 11.9%، واستمر الانخفاض ليصل لحوالي 37 مليار دولار؛ بنسبة 7.7% بنهاية أبريل 2020، وخلال شهر مايو 2020، وصل لنحو 36 مليار دولار؛ بنسبة انخفاض 2.7%، وتباطأت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهةٍ أخرى.
- تراجع إيرادات السياحة يؤثر على أسعار الصرف للعملة المحلية؛ حيث واصل الجنيه المصري تراجعه لأدنى مستوًى في 7 أشهر؛ عند 16.23 للدولار في الخامس من يونيو من عام 2020، وهو خامس أيام هبوطه على التوالي، بعد شهرين من تداوله دون تغيرٍ تقريبًا. وأسباب تراجع العملة المصرية تكمن في ضرر فيروس كورونا بأكبر موارد النقد الأجنبي لمصر في الأشهر الثلاثة الأخيرة، وبخاصةٍ قطاع السياحة، التي تشكل حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تنخفض العملة المصرية، إلا بشكلٍ طفيفٍ منذ بداية عام 2020. ويتناقض هذا بشكلٍ كبيرٍ مع عملات أسواق ناشئة أخرى تأثرت بالأزمة، إذ نزل الريال البرازيلي بحوالي 20% في 2020، ولكنه شهد ارتفاعًا بسيطًا مع خطة تعايش الحكومة مع فيروس كورونا، والحصول على قرضين من صندوق النقد الدولي بحوالي 8 مليارات دولار، وبيع سندات دولارية بحوالي 5 مليارات دولار؛ ليكسر حاجز 16 جنيهًا، مقابل الدولار بمنتصف شهر يوليو 2020.
- يؤدي تراجع الناتج المحلي من قطاع السياحة إلى تراجعٍ في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث من المستهدف تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2020/2021؛ ليتراوح ما بين (2% - 4.5%)، في مقابل 5.8% كان مخطط له ما قبل تفشي فيروس كورونا.

- أدى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع البطالة في مصر؛ حيث إن معدل البطالة ارتفع إلى 9.2% في الفترة من نهاية مارس، وحتى نهاية أبريل؛ بسبب جائحة فيروس كورونا، مقارنةً بحوالي 7.7% في الربع الأول من عام 2020،، وبانخفاضٍ من 8.1%، مقارنةً مع نفس الفترة قبل عام.

التوصيات

تقترح الدراسة عددًا من التوصيات التي تعد إجراءاتٍ إضافيةً تحفز القطاع السياحي؛ لمعاودة النمو بما يسهم في تخفيف حدة الآثار الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- إعفاء هيئة التأمينات الاجتماعية للمنشآت السياحية من سداد التأمينات الاجتماعية لأصحاب العمل والموظفين في استمارة 2 لمدة 6 أشهر.
2- إجراء دورات تدريبية مكثفة للعمالة بالقطاع؛ لضمان الحفاظ على مهاراتهم، وعدم هجرتهم من قطاع السياحة لصالح قطاعات أخرى.
3- استمرار الترويج لمصر كمقصدٍ سياحي عالمي، وخصوصًا المتحف الكبير المقرر افتتاحه قبل نهاية العام الحالي، أو على العام المقبل على أقصى تقدير.
4- العمل على إجراء تطوير مؤسسي يحقق الفصل الواضح بين وضع السياسات وتنفيذها ومتابعة أداء القطاع؛ لضمان جدوى وجودة القرارات والإجراءات المتخذة.
5- تحديد جهةٍ واحدةٍ؛ للإشراف تقوم بالتواصل والتنسيق مع الجهات الأخرى، في ظل تعدد جهات الإشراف على المنشآت السياحية (ما يقرب من 32 جهةً)، وضعف التنسيق بينها.
6- توضيح الرؤية الخاصة بمعالجة الأزمات في ظل اختصاصات وآليات عمل لجنة الأزمات بين اتحاد الغرف السياحية ووزارات السياحة والطيران والمطارات.. وغيرها من الجهات المعنية؛ لتفادى التضارب في القرارات، وضمان تطبيقها.
7- ضمان توفير بيانات محدثة، خاصةً بقطاع السياحة ككل، وقطاعته الفرعية على أن تكون متاحةً بشفافيةٍ وانتظامٍ لمجتمع الأعمال السياحي؛ للمساهمة في بناء القدرات الفنية للقطاع.
8- الترويج السياحي باستخدام الوسائل الحديثة، مثل: الجولات الافتراضية في المناطق الأثرية، وبيع المنتجات الحرفية واليدوية عن طريق البيع الإلكتروني.
9- إعادة تأهيل الفنادق، وفقًا للمعايير العالمية؛ بحيث تشمل معايير التصنيف على المكونات الثابتة بالفندق، مع إضافة عدد من المعايير المتغيرة كأسلوب الخدمة المقدمة، ومراعاة المعايير البيئية والصحية، وبالأخص فنادق الأربع والثلاث نجوم.

الخاتمة:

أدى انتشار فيروس كورونا المستجد إلى تضرر العديد من القطاعات الاقتصادية والإنتاجية على مستوى العالم، وتعرضها إلى خسائر كبيرةٍ، ويعد قطاع السياحة في مصر أمام أزمةٍ جديدةٍ هي الأكبر، مقارنةً بالأزمات السياحية منذ عام 2011، وحتى عام 2016، وذلك بسبب تكبد قطاع السياحة في مصر لخسائر فادحةٍ؛ نتيجة انتشار فيروس كورونا؛ حيث توقفت حركة السياحة والطيران بشكلٍ كاملٍ في فترةٍ وصلت إلى حوالي 4 أشهرٍ، مما جعل عديد من الشركات السياحية وشركات الطيران تتعرض لخسائر كبيرةٍ على مستوى العالم، ومن المتوقع استمرارها؛ حتى منتصف عام 2021 على الأقل، ما لم تتحول إلى أزمةٍ اقتصاديةٍ جديدة.

وأزمة انتشار فيروس كورونا أصبحت مرتبطةً بقدرة العالم على مواجهة الأزمة، وظهور علاجٍ نهائي وفعالٍ ومتوفرٍ، بالإضافة إلى انتعاش الاقتصاد سريعًا من حالة الركود التي أصابته سواء عالميًا أم محليًا، وقد تسببت الأزمة في التأثير على قطاع السياحة في مصر والحد من نموه وتطوّره خلال عام 2020 بعد توقعات إيجابية تشير إلى انتعاش الحركة السياحية خلال عام 2020 بحوالي 15% عن العام السابق 2019.

وقد قامت الحكومة المصرية بعديد من القرارات؛ الغرض منها تقليل حجم الخسائر لقطاعي السياحة والطيران، والحفاظ على العمالة، وتطبيق خطة تعايش مع فيروس كورونا في نهاية يونيو عام 2020، في ظل اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية؛ بهدف تقليل حجم الخسائر في عديدٍ من القطاعات، ومنها قطاع السياحة.

المراجـــع

أولاً- مراجع باللغة العربية

- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، القاهرة، مصر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020)، مصر في أرقام، القاهرة، مصر.
- المجلس العالمي للسفر والسياحة (2019)، تقرير سنوي، لندن، إنجلترا.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2019)، مقترح لخارطة الطريق؛ للنهوض بالسياحة في مصر، القاهرة، مصر.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2020)، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير (كوفيد-19) على الاقتصاد المصري، القاهرة.
- حسنين، جليلة حسن (2005)، السياحة هل تزيد من الفقر في الدول النامية أم يمكن أن تسهم في تخفيف حدته، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة.
- دعبس، محمد إبراهيم (2001) الجذب السياحي ماهيته وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، القاهرة.
- سويلم، مروة نبيل وآخرون (2004) أثر اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على قطاع السياحة المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، مصر.
- عبد الرسول، ياسر عوض (2014)، معوقات التنمية السياحية المستدامة في مصر وآثارها الاقتصادية، المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي برأس البر، مصر.
- عبد المهدي، محمد عشري (2016)، تقييم أثر التنمية السياحية المستدامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، مجلة كلية السياحة والفنادق، المجلد العاشر، جامعة الفيوم، مصر.
- عليوة، زينب توفيق السيد (2014)، أثر النشاط السياحي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1983 - 2009)، مجلة البحوث العربية، القاهرة، مصر.
- عمارة، أميرة محمد عبد السميع (2002)، تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياحي المصري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، السياحة المستدامة (2013): المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، جنيف، سويسرا.
- مرسي, سلوى محمد وآخرون (2020), التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري, سلسلة أوراق, المعهد التخطيط القومي, القاهرة, مصر.
- مركز مستقبل وطن للدراسات السياسية والإستراتيجية (2020)، قطاع السياحة في مصر في ظل أزمة كورونا، القاهرة، مصر.
- منظمة السياحة العالمية (2020)، الحرص على فرص العمل ودعم الاقتصاد بواسطة السفر والسياحة – دعوة للعمل؛ من أجل تخفيف وطأة (كوفيد-19) الاجتماعية والاقتصادية وتسريع الانتعاش، مدريد، إسبانيا.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

- Anderson. E.F.. Mcloughin. L.. Liarokapis. F.. Peters. C.. Petridis. P.. & Freitas. S. D. (2010). Develop} ing serious games for cultural heritage: a state- of –the- art review. Virtual Reality. 14 (4).225-275. Dio: 10.1007/s10055-010-0177-3.
- Emanuel De Kadt. Tourism - Passport to Development?: Perspectives on the Social and Cultural Effects of Tourism in Developing Countries. A Joint World Bank - Unesco Study (Oxford: Oxford University Press. 1979). P:10..

- Hala Mohamed Sakr. GATS Potential Impact on Tourism (Egypt: A Case Study). PhD Thesis. Faculty of Economics and Political Science. Cairo University. 2004. P: 30.
- International Air Transport Association (IATA). Air Passenger Market Analysis. March 2020.
- M. Tea Sinclair and M. J. Stabler. The Tourism Industry: An International Analysis.Wallingford: CAB International. 1991.P: 288.
- Travel & Tourism Council. WTTC now estimates over 100 million jobs losses in the Travel & Tourism sector- and alerts G20 countries to the scale of the crisi. Press Release 24 April 2020.
- World Tourism Organization. UNWTO: INTERNATIONAL TOURISM ARRIVALS COULD FALL BY 20-30% IN 2020. NEWS RELEASE. 27 MAR 2020.
- World Tourism Organization. UNWTO World Tourism Barometer -Special focus on the Impact of COVID-19. May 2020.

The Impact of Economic Shocks on the Tourism Sector in Egypt: Study of the Implications of the Emerging Coronavirus

Dr. Ali Abdel Raouf Abdel Aati Mahmoud
Economics teacher at
the Institute of Higher Economics October, EGYPT

ABSTRACT

The study aimed to shed light on the impact of the implications of the spread of Corona virus on the tourism sector in Egypt, which is one of external economic shocks on the Egyptian economy through dollar tourism revenue, and targeted study testing a basic premise that there is a direct impact and indirect implications of the spread of Corona virus on the sector Tourism in Egypt, and then move the impact to the gross domestic product (GDP).

The study found that the prevalence of Corona virus push to slow the visible international trade and invisible movement, and the impact of an adult in the tourism sector, pushing down the cash reserves of foreign hand, and slowing growth rates in output The local community on the other hand, during the period from 2010 to 2020, and the choice came in 2010; To compare the effects of corona's effects on a year characterized by relative stability, and the choice in 2020, and The slowdown of GDP has led to an increase in unemployment in Egypt. Whereas, the unemployment rate rose to 9.2% in the period from the end of March until the end of April; Due to the Coronavirus pandemic, compared to 7.7% in the first quarter of 2020, and a decrease of 8.1%. as a result of the change due to the spread of the coronavirus.

Keywords: *Economic shocks, Corona virus, tourism sector.*